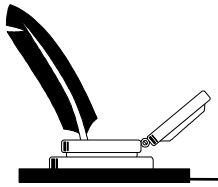

الافتتاحية

تهديد تكنولوجيا المعلومات والإتصال للأمن الثقافي

د. فريدة حموم

الملخص:

منذ نهاية القرن العشرين والمجتمعات تشهد النتائج العميقة للتحول لعصر المعلومة، فتكنولوجيات المعلومات والإتصال تمنح العديد من الفرص للدول والأفراد على حد سواء، كما قد تكون جد مفيدة في تسهيل شؤوننا وحياتنا اليومية لكنها بالمقابل تمس أيضا وبقوة مقدرة الشعوب في المحافظة على ثقافاتهم، من هنا فالتساؤل هو في طبيعة الوسائل التي يجب أن توضع لحماية ثقافة وهوية الشعوب، وما هي التداعيات السلبية لتكنولوجيات المعلومات والإتصال على الأمن الثقافي.

Depuis la fin du XXème siècle, les sociétés subissent de profonds bouleversements dus à l'avènement de l'ère de l'information. Les technologies de l'information et de la communication(TIC) offrent plusieurs opportunités pour les Etats et les individus, et peuvent être très utiles pour faciliter notre mode de vie quotidien, mais elles touchent aussi la capacité des peuples a préservé et sécurisé leurs cultures.

A cet effet, quels sont alors les moyens à mettre en œuvre pour préserver la culture et l'identité des peuples, et quelles sont les conséquences négatives des technologies de l'information et de la communication sur la sécurité culturelle.

مقدمة:

حققت تكنولوجيا المعلومات والاتصال التقارب بين شعوب وأمم العالم من خلال التقليل من صعوبة التواصل وتنقل المعلومات عبر الزمان والمكان بفضل التطور السريع الذي مس وسائل الاتصال وسهولة إرسال واستقبال المعلومات، لكنها من جهة أخرى أثرت سلبا على ثقافة العديد من المجتمعات لدرجة المساس ليس فقط بأمنها الثقافي بل وكذالك بأمنها المجتمعي مما يهدد استقرار الدول.

والحديث اليوم هو عن العولمة الثقافية وهو ما يعني خلق ثقافة عالمية تتبنى قيم موحدة حول جملة من المواضيع كالمرأة والأسرة والأنماط الاستهلاكية لكن الإشكالية المطروحة في هذه الحالة هي قيم من ستكون معيارا للعالمية وبأية وسائل سوف يتم نشرها وفرضها، هنا يأتي دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في فرض ثقافة معينة وبالطبع ثقافة من يمتلك قوة المعرفة ووسائل الاتصال الحديثة.

فالتساؤل المطروح هو: **كيف تنعكس تكنولوجيا المعلومات والاتصال سلبا على الأمن الثقافي للمجتمعات؟**

سيتم تناول الموضوع ودراسته من خلال التطرق للنقاط التالية:

تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتقويتها لمسار العولمة.

التوسيع في المضامين الأمنية وبروز مفهوم الأمن الإنساني

دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في ترسيخ العولمة الثقافية

تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتقويتها لمسار العولمة:

1. ماهية تكنولوجيات المعلومات والاتصال:

تعرّف تقنية المعلومات أو تكنولوجيات المعلومات - حسب مجموعة تقنية المعلومات الأمريكية- بأنها "دراسة، تصميم، تطوير، تفعيل، دعم أو تسيير أنظمة المعلومات التي تعتمد على الحواسيب، وبشكل خاص تطبيقات وعتاد الحاسوب، فهي اختصاص واسع يهتم بالتقنية ونواحيها المتعلقة بمعالجة وإدارة المعلومات.[1]

وتعرّف تكنولوجيا الاتصال بأنها مجموع التقنيات أو الوسائل والنظم المختلفة التي توظف لمعالجة المضمون والمحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي، والتي من خلالها يتم جمع المعلومات والبيانات المسموعة والمكتوبة وغيرها من خلال الحاسبات الإلكترونية ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات واسترجاعها ثم عملية نشر هذه المواد الإتصالية أو المضامين مسموعة أو مرئية أو مطبوعة أو رقمية ونقلها من مكان إلى مكان أخر وتبادلها.[2]

كثيرا ما يستخدم مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره مرادفا موسعاً لتكنولوجيا المعلومات ولكنه مصطلح مختلف، فهو أكثر تحديدا لأنه يشدد على دور الاتصالات الموحدة وتكامل الاتصالات، أجهزة الكمبيوتر وكذلك المشاريع والبرامج اللازمة، والتخزين، وأنظمة السمعية والبصرية، التي تمكن المستخدمين من الوصول إليها وتخزين ونقل ومعالجة المعلومات[3]

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو الاندماج الذي حدث بين تكنولوجيا الحاسب الالكتروني والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية والالكترونيات الدقيقة والوساطة المتعددة من أشكال جديدة لتكنولوجيا ذات قدرات فائقة على إنتاج، جمع، تخزين، معالجة، نشر واسترجاع المعلومات بأسلوب غير مسبوق، يعتمد على النص والصورة والحركة واللون وغيرها من مؤثرات الاتصال التفاعلي والشخصي معا.[4]'

لقد أدى التطور الكبير كما ونوعا في تكنولوجيا المعلومات والاتصال لجعل المعلومة والحصول عليها أبرز سمات التفوق في العالم والذي كان بفضل الثورة المعلوماتية والثورة في وسائل الاتصال. تتمثل ثورة المعلومات في ذلك الانفجار المعرفي الضخم وتضاعف المنتوج الفكري وتنوعه وظهور الحاجة إلى تحقيق أكبر سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفقة وإتاحته للباحثين وصناع القرار في أسرع وقت ممكن وبأقل جهد عن طريق استخدام أساليب وبرامج حديثة في تنظيم

المعلومات بالاعتماد بشكل كبير على الكمبيوتر وباستخدام تقنية الاتصال.

تتمثل ثورة وسائل الاتصال في تكنولوجيا الاتصالات الحديثة التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مرورا بالتليفزيون وصولا للأقمار الصناعية والألياف البصرية، بمعنى مجموعة التقنيات أو الأدوات أو الوسائل التي توضف لمعالجة المضمون أو المحتوى المراد إيصاله من خلال عملية الاتصال. ينطوي تعريف تكنولوجيا المعلومات على معنى التزاوج بين تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية وتكنولوجيا الاتصالات،[5] التي مكنتنا من جمع وتخزين وتجهيز ونشر ونقل حجم هائل من المعلومات على نطاق واسع وفي زمن قصير، يحدث هذا كله في ما يسمى بزمن العولمة.

أصبح قطاعا الاتصال والمعلومات القطاعين الأساسيين في المجتمع المعاصر، والمجتمعات المتطورة تكنولوجيا تسمى بمجتمعات المعلومات تمييزا لها عن نمطين أو عصرين سابقين للحياة والتطور هما الزراعة والصناعة،[6] مما يشير لأهمية العقل البشري كمصدر للثروة اعتمادا على المعلومات والمعرفة وكيفية التعامل معها واستغلالها في خدمة المصالح وتحقيق الأرباح.

لو أتينا للحديث عن أهمية وخصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال فان أهميتها تكمن في تحقيق رفاهية الأفراد إلى جانب دورها في توفير خدمات الاتصال بمختلف أنواعها وخدمات التعليم والتثقيف وتوفير المعلومات اللازمة للأفراد والوحدات الاقتصادية وبسهولة الاستعمال وتنوع الخدمات، وتتمثل خصائصها في:

- تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الثورة الرقمية التي تؤدي إلى نشوء أشكال جديدة من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي وقيام مجتمعات جديدة.

- زيادة قدرة الأفراد على الاتصال وتقاسم المعلومات والمعارف والرفع من فرص تحول العالم إلى مكان أكثر سلما ورخاء للكل، إذا ما كان لهم جميعا إمكانية المشاركة والاستفادة من هذه التكنولوجيا.

- تمكن تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأفراد المهمشين والمعزولين من أن يدلوا بدلوهم في المجتمع العالمي، كما تساعد على التسوية بين القوة وعلاقات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي.

- يمكنها تحسين كفاءة الأدوات الأساسية للاقتصاد من خلال الوصول إلى المعلومات والشفافية.

- و من أهم خصائصها السرعة في معالجة البيانات إلكترونيا وإمكانية توصيلها إلى جميع المستخدمين بالوقت المناسب لاتخاذ القرارات.[7]

2. تزايد قوة العولمة بفضل تكنولوجيات المعلومات والإتصال:

تقابل كلمة عولمة في اللغة الأجنبية كلمتي Mondialisation /Globalisation، الذين أعطيا لها كمرادفين لكنهما في الحقيقة يعبران عن شيئين مختلفين. فإذا كان ينظر للعولمة على أنها ظاهرة لصيقة بالاقتصاد فهذا وفق مصطلح Globalisationلأن العولمة بمعنى Mondialisation تحمل العديد من المعاني وتظهر مجموعة من المسارات المعقدة كونها عولمة اقتصادية، تكنولوجية، اجتماعية، سياسية وبسيكولوجية، فهو يميل لإعطائها تفسيرات لا تنحسر في المجال الاقتصادي، لذا يعرفها البعض بأنها "مجموعة الظواهر والمتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية، التي تمتد تفاعلاتها وتأثيراتها لتشمل مختلف دول العالم وبأشكال مختلفة."[8]

ليست العولمة بالشيء البسيط وإنما هي ظاهرة مركبة يصعب تعيينها ووصفها بدقة بقدر ما هي جملة عمليات تاريخية متداخلة تتجسد في تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشخاص بصورة غير معهودة من

حيث السهولة والآنية والشمولية والديمومة،[9] ولتكنولوجيا المعلومات والاتصال دور أساسي في تقوية العولمة فهي أحد مظاهر وجوانب الظاهرة التي تعطي القوة والدفع لباقي أبعادها.

ففي المجال الاقتصادي سرعت تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية من تدفقات الأموال وعمل البورصات وزادت من قوة ومكانة الشركات المتعددة الجنسيات وتنوع الخدمات وجذب الاستثمارات بفضل أساليب ووسائل الدعاية، ودفعت لزيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الإنتاج وعمليات التسويق وحركية التجارة الخارجية، وذلك بفضل الاستخدام المكثف للمعلومة في العمليات الإنتاجية وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات وزيادة كفاءة مراحل الأعمال.

في المجال السياسي مكنت الأفراد من توسيع إطار حرية التعبير بفضل الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة وكثرت القنوات الفضائية المحلية والدولية وتعدد الصحف والمجلات العلمية، وتعمل تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية على دفع الأنظمة السياسية إلى تعزيز آليات العمل الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان لأن تصرفاتها أصبحت مراقبة ولا يسمح لها بارتكاب الأخطاء دون أن يفضح أمرها ودون أن تعاقب.

أما بخصوص المجالين الاجتماعي والثقافي فتكنولوجيا المعلومات والاتصال تيسر للفرد عملية توسيع معارفه وتحصيله العلمي بفضل الكم المعلوماتي الهائل الذي من السهل الوصول إليه واستغلاله في جميع التخصصات وفي أي وقت بالإضافة إلى نشر ثقافة التحضر في مختلف المجالات رغم كونها ثقافة القوي في ميزان العلاقات الدولية والمتحكم في قوة المال والإعلام مما قد يخلق صراع بين الثقافة العالمية والثقافات المحلية.

لقد سمحت الثورة في مجال الاتصال والمعلوماتية بالإنتقال الحر للأفكار والمعلومات إلى جانب الخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص متجاوزة أو غير أخذة في الحسبان اختصاص الدولة ودون ردع ممكن ودون أن يكون لها اتجاه معين أو أن تكون خاضعة لاختصاص معين، [10] فأخذت المسافات في التقلص والحدود في الاختفاء مما يكثر ويعمق العلاقات بين الأشخاص.

التوسيع في المضامين الأمنية وبروز مفهوم الأمن الإنساني

1.الأمن والتهديدات الأمنية وفق المنظور التقليدي

تمثل الدولة في المنظور الواقعي وحدة تحليل العلاقات الدولية وأساس بناء المقاربات الأمنية، فهي محور مفهوم الأمن كفاعل دولي في كل ما يرتبط بالأمن بالموازنة مع قدراتها العسكرية، فالأمن هو أمن الدولة وبقائها مما يقلص الأمن إلى مجرد" مسألة دفاعية وحمائية"[11] بسبب فوضوية العلاقات الدولية لغياب سلطة تعلو سلطات الدول.

تسعى الدولة في خضم فوضى العلاقات الدولية إلى تأمين نفسها بهدف البقاء، فنجد البقاء والاستقرار في قلب المفهوم الواقعي للأمن حتى وإن كان ذلك باللجوء للحرب وبحسب هنري كيسنجر فإن بقاء الدولة هي مسؤوليتها الأولى والقصوى، لا يمكن المساومة عليها أو تعريضها للخطر.[12]

ونظرا لبروز تهديدات جديدة لم تدرج في أجندة الواقعية كتهديدات للأمن كالإرهاب الدولي، الأوبئة، الفقر، الإجرام المنظم بمختلف صوره حاولت الواقعية الجديدة التوسيع في المضامين الأمنية إلى تهديدات غير عسكري والقول بإمكانية أخذ المرجعية الأمنية من غير الدول كالفرد والمجتمع، منهم باري بوزان الذي يؤكد على ضرورة توسيع مفهوم الأمن خارج إطار القضايا العسكرية لأن الدولة لم تعد الموضوع المرجعي

المطلق للأمن ولا المصدر الرئيسي للتهديد،[13] مع تأكيده على أن الأمن يعني دائما بقاء الدولة.

رغم انتقاد بوزان للمنظور الواقعي إلا أنه لم يخرج عن الرؤية الواقعية لأن تحليله يبقى واقعيا،[14] بوضعه للدولة المرجعية الأساسية ومن الحكومات الفاعلين المركزيين، من هنا برزت النظريات ما بعد الوضعية التي رفضت الدولة كمرجعية للأمن وتأخذها من الفرد والجماعة كالنظرية النقدية التي برز فيها مفهوم الأمن الإنساني.

2.الأمن الإنساني ومرجعية الإنسان في السياسات الأمنية

دفعت نهاية الحرب الباردة لإعادة النظر في المبادئ التي حكمت النقاش حول المسألة الأمنية، فانتقلت الصراعات ما بين الدول إلى داخلها مما أوجد ضرورة التعامل أكثر مع تهديدات داخلية وغير مادية، فأصبح ينظر للفقر والإجرام ومخاطر البيئة والسلاح على أنها أخطار تمس باستقرار الدول والنظام الدولي، ونبه مؤتمر التنمية الاجتماعية بكوبنهاجن إلى العديد من الأوضاع تهدد الشعوب وسلامتها وأمنها كالجوع، سوء التغذية، المخدرات، الجريمة المنظمة، الفساد، الاحتلال الأجنبي، الصراعات المسلحة، الإتجار غير المشروع للسلاح، الإرهاب، العنف، إثارة الكراهية والأمراض المعدية والمزمنة.[15]

تعريف الأمن الإنساني لم يحض بالإجماع فليس هنالك اتفاق حول تعريف موحد، فهناك من تبنى التعريف الموسع ومن فضل الطرح الضيق رغم اتفاقها في مسألة محورية الإنسان وخصائص المفهوم، وتعريفه بالمعنى الواسع كان في أول توظيف له في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1994م الذي يرى ومن خلاله الأمم المتحدة أنه يعني شيئين رئيسيين: 'التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة'، مشيرا لسبعة أبعاد تشكل محتواه هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي والأمن السياسي،[16] فالأمن الإنساني هو تحرير الإنسان من كل الإكراهات سواء ارتبطت بعامل الخوف، ومنه بضرورة تحريره من النزاعات وانتهاكات دولته لحقوقه الأساسية، أو بعامل الحاجة وبالتالي حمايته من الفقر والجوع والمرض، فهو تحرير الإنسان من كل ما قد يمس بحريته في وضع اختياراته.

كما عرفته لجنة الأمن الإنساني في تقريرها عام 2003 م على أنه:

"حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته. فهو يعني حماية الحريات الأساسية التي تمثل جوهر الحياة، وحماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة(القاسية) والمتفشية (الواسعة النطاق)، واستخدام العمليات التي تبنى على مواطن قوة الناس وتطلعاتهم، وإيجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح معا الناس لبنات البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة."[17]

تشير هذه التعاريف إلى أن الأمن الإنساني لا يكتفي بمجرد حماية الفرد من عنف النزاعات لأن التحرر من الحاجة ليس أقل أهمية من التحرر من الخوف، وهدف الأمن الإنساني هو ضمان حياة الإنسان في كرامة ورفاه، فمن الضروري عدم الاكتفاء بتحريره من عنف النزاعات والعمل على تقليص الفقر والقضاء على المجاعات والأوبئة وضمان تمتع الفرد بحقوقه ليساهم في تجسيد اختياراته وذلك بوضع أسس تنمية دائمة وإنسانية. يعتمد بذلك تجسيد الأمن على إتباع مقاربتين الأولى هي أنسنة الأمن والثانية هي التنمية الإنسانية المستدامة.

أصبح اليوم من الضروري وضع تغييرين لتصورنا للأمن: الأول هو في ضرورة التركيز على أمن

الأفراد بدلا من الأمن الترابي، والثاني هو في المرور من أمن يضمنه السلاح إلى أمن يضمن بالتنمية الإنسانية المستدامة.[18]

في المقابل يرى البعض أن التوسيع في محتوى المفهوم بإدراج كل ما يهدد الفرد يفقد المفهوم قوته ويجعله سلة لكل التهديدات الأمر الذي يصعب من عملية وضع ورسم سياسات إجرائية لتطبيقه ميدانيا، لذلك تبنوا التعريف الضيق بالتركيز على مقاربة أنسنة الأمن والتي تعني في جوهرها تحرير الإنسان من الخوف بواسطة اتخاذ أفعال تهدف للمحافظة على حياة وكرامة الأفراد في النزاعات، أي تحرير الإنسان من الخوف والعنف دون الاهتمام بتحريره من الحاجة.

ويرى كيث كروز (K. KRAUSE) أن الأمن الإنساني هو التحرر من الخوف دون الحاجة لسببين. الأول هو ضرورة الإبقاء على المفهوم من خلال التركيز على التحرر من الخوف ومن التهديد باستخدام القوة مما يمكّن في الأخير من ربطه بأجندة عملية قوية، والثاني هو أن التعريف الموسع مجرد قائمة تضم كافة العناوين المرتبطة بالأمن الإنساني مما يجعله يحوي قضايا ليست بالضرورة مرتبطة به وعند نقطة معينة يصبح المفهوم مرادفا لكل ما هو سيء، فالتهديد هو في الفعل المصحوب بالعنف لإمكانية وضع برامج عملية ممكنة التطبيق والتركيز عليها بدلا من توسيعه إلى كل ما يهدد أمن الإنسان مع صعوبة حصرها.

إن تعريف الأمن الإنساني الذي نعتمده في تحليلنا هو التعريف الذي قدمه تايلور أون (T.OWEN) الذي زاوج بين تعريف لجنة الأمن الإنساني وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، إذ أخذ من الأول تركيزه على الخاصية الإنسانية وليس فقط على الأفراد وعلى حماية الجسم الحيوي من التهديدات الأكثر خطورة والأكثر انتشارا، وأخذ من الثاني الدقة المصطلحاتية بوضع البرنامج للخانات التي تمكن من ترتيب التهديدات. فالأفراد يجب أن يحموا ضد التهديدات الإيكولوجية، الاقتصادية، الغذائية، الصحية، الشخصية والسياسية، فهو تعريف أكثر ديناميكية لأنه لا يضع قائمة للتهديدات لعدم وجود قائمة يمكنها أن تكون نهائية وأن الأولوية لحماية الأشخاص. لذا فالأمن الإنساني يعني:" حماية الجسم الحيوي لكل فرد إنساني ضد التهديدات الأكثر خطورة والأكثر إنتشارا سواء كانت إيكولوجية، اقتصادية، غذائية، صحية، شخصية أو سياسية."[19]

ما يميز المفهوم الأمني الجديد هو اتخاذه الإنسان مرجعية له في وضع السياسات الأمنية بدلا من الدولة، فلابد للأمن أن يفهم بأنه أمن الأشخاص وليس الأقاليم.[20] فالتركيز هو على الفرد الإنساني أيا كان بصفته مواطنا عالميا وكائنا إنسانيا على الجميع ضمان حقوقه وحرياته وكرامته، ويستند مفهوم الأمن الإنساني على مبدأ عولمة الأمن لتجاوز التهديدات قدرة طرف واحد على مقاومتها ومراقبتها، ومنه ضرورة تعاون الدولة مع الفواعل الدولية الأخرى فانتقل بذلك الأمن الإنساني بالإطار العام للأمن من الأمن الجماعي إلى ما يشبه المسؤولية الجماعية للمجموعة الدولية، فتتعلق مسألة عولمة الأمن بعالمية القضايا الدولية فيما يرتبط بدراستها ووضع الحلول.

بالإضافة إلى أن المفهوم يطرح مسألة الحاجة لإصلاح وتطوير المؤسسات السياسية وإقامة أخرى جديدة، فحالة تزايد التهديدات وتنوعها تستدعي من المجموعة الدولية إصلاح المؤسسات السياسية أمام عجز الأمم المتحدة عن تفادي المخاطر والتهديدات والقضاء عليها، وتطرق الجزء الأكبر من 'أجندة من أجل السلام' لتحسين المؤسسات الدولية وميكانزمات عملها لحل النزاعات والتدخل قبل تفجرها من خلال وضع القدرات والإمكانات وفي التدخل الوقائي أو الدبلوماسية الوقائية.[21]

تتجلى بذلك الخاصية الرابعة للمفهوم وهي تركيزه على التنبؤ، فالأمن الإنساني مقاربة استباقية تمكينية تحبذ التنبؤ بالأحداث تفاديا لتفاقم الأوضاع واندلاع النزاعات لاحتواء المخاطر بدلا من انتظار حدوثها والعمل على معالجتها لأن تكلفة التنبؤ بالتهديدات أقل وأكثر إنسانية من معالجتها.[22]

لا يعني طرح الأمن الإنساني استبداله للأمن القومي وإنما جعله وسيلة لضمان أمن الأفراد وليس غاية في حد ذاته، ويرجع التركيز على الأمن الإنساني كونه يقوي أمن الدولة، وحدوث التحول في الرؤية من أمن الدولة إلى أمن الأشخاص يهدف للمحافظة على الحياة الإنسانية والدولة معا.[23] إن اضطراب وعدم وضوح العلاقة بين الجانبين المدني والعسكري وسياسات الإقصاء والتهميش ومرض المجتمع المدني وإفلاس الدولة كلها تهديدات للأمن الإنساني، فتعميق أو توسيع مفهوم الأمن ليشمل السكان يعمق الشرعية واستقرار الدولة، وضعف الدولة بالمقابل يعد تهديدا لأمن سكانها وحين يكون الأمن الإنساني واقعاً فهو يعكس السير الحسن للدولة.[24]

لا وجود إذا للأمن الإنساني دون أمن الدولة ولا يمكن ضمانه مباشرة وفقط من طرف المجموعة الدولية، فدور الحكومة هو الإتيان بمحيط ملائم للأفراد حفاظا على سلامتهم وتنمية قدراتهم وإن كان الأمن الإنساني يقترح الأفراد والجماعات موضوعا أساسيا ومرجعيا للأمن بدلا من الدولة، فيجب أن يكون "إدماج الفواعل الاجتماعيين في مسألة الأمن الإنساني قائما داخل إطار الدولة"[25] كمؤسسة تضمن التمتع بأمن فعلي، وحين تعمل الدولة على حفظ استقرار وتجانس المجتمع فإن ذلك يحقق لها الاستقرار.

لقد أدى انهيار الدولة في الصومال والغياب التام لكل بنية اجتماعية إلى صعوبة تقديم الخدمات كالصحة والتمويل بالماء والتربية والتي أصبحت أمورا نادرة لا يمتلكها إلاّ القليل وهم بالطبع الأغنياء، مما يؤكد أهمية وجود الدولة لضمان تمتع الفرد بحقوقه الأساسية وتحقيق الأمن الإنساني.

حُصرت إذا النظرة التقليدية للأمن في مرجعية الدولة مما دفع للبحث عن الأمننة بالوسائل العسكرية والمادية، لكن بنهاية الحرب الباردة أصبح الرهان في بقاء المجتمعات وليس الدول، فأخذت المرجعية من الأفراد والجماعة وأصبحت السياسات الأمنية تتشابك فيها الأبعاد العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والاتصالية، أي كل ما يحيط بالإنسان للمحافظة على استمرارية الفرد والدولة معا، "فالأمن ليس بعدا واحدا بل متعدد الأبعاد ولابد للبعد العسكري الاستراتيجي أن يندمج في أبعاد أخرى."[26]

تتجاوز بذلك المقاربة الأمنية الجديدة التصور القطاعي للتهديد الذي حدد في القطاع العسكري ليصبح مكونا مركبا، محدثة التوسع في مفهوم الأمن سواء في مرجعياته أو المواضيع التي تعد من اختصاصه، فبنهاية القرن 20 لوحظ بروز مواضيع جديدة أمنية: المجتمع، الجماعات، الأقليات، أمن المناطق والأمن الشامل، فلا يهتم الأمن حاليا بشكل حصري بالمشاكل السياسية العسكرية ولكن أيضا بمشاكل التنمية، البيئة، حقوق الإنسان والديمقراطية.[27]

إن التوسيع في مفهوم الأمن والتركيز على أمن الإنسان بفعل العولمة ونهاية الحرب الباردة أدى إلى إحداث التجديد في المفاهيم ذات الصلة بالأمن كالقوة والمصلحة والسيادة، فتحكم الدول في القوة كميزة خاصة قلّت قيمتها اليوم، وأظهرت أحداث 11 سبتمبر قدرة بعض الجماعات الإرهابية على إلحاق الضرر بأمن الدول والنظام الدولي، فالفاعلين غير الدولاتيين لهم القدرة على الضغط أكثر فأكثر على الأمن الدولي، غير أن هدفها ليس الإقليم كحروب التحرير وإنما أهداف

إجرامية ومضادة للدولة، رغم ذلك تبقى الدولة الفاعل الأساسي للأمن الدولي.[28]

كما لم تعد المصلحة بدورها محصورة في ضمان الوحدة الترابية والاستقلال السياسي عن طريق زيادة القوة العسكرية بقدر ما هي أيضا في المحافظة على التجانس المجتمعي داخل الدولة وأمن مواطنيها كونهم المهددين مباشرة بالمخاطر والتهديدات الجديدة العابرة للحدود والتي تعجز الدولة عن صدها.

وزادت العولمة من اشتعال الحروب وعمقت الحروب الداخلية لخلقها الخوف من فقدان الهوية الذي يدفع ببعض الجماعات إلى توظيف العنف للمحافظة على هويتها والسعي للسلطة، ومن بين61 نزاع مسلح ما بين 1989 و1998 ثلاثة منها فقط كانت بين الدول والباقي حروبا أهلية أعطت لها العولمة وجها جديدا، فهي نزاعات تغذيها التجارة العالمية للسلاح التي تدرج فاعلين جدد وتمزج بين السياسة والأعمال،[29] في حين ظن البعض أن تزايد التجارة والاستثمارات الدولية التي زادت من الاعتماد المتبادل بين الأمم، كفيلة بالقضاء على النزاعات والحروب.

لقد أدى التوسيع في مفهوم الأمن إلى إعادة النظر في المبدأ الذي كان من المبادئ الأساسية التي شكلت البنية التحتية للنظام الدولي، فأهم سمات ما بعد الحرب الباردة هو التغير في النظرة للسيادة التي لم تعد مطلقة بحيث انتقل الصراع من على مستوى القمة إلى المستويات الإقليمية.[30] وظهر الجدل حول مبدأ السيادة وحماية حقوق الإنسان مع بروز توجه جديد يضع أولوية أمن الفرد في حالة الإنتهاكات الخطيرة لحقوقه على حساب السيادة ومسؤولية المجتمع الدولي في حماية المواطنين بدلا من دولهم وأن السيادة اليوم تمحى في واقع الممارسات السياسية أمام الإلزامية المتزايدة للاعتماد المتبادل.[31]

3.الأمن الثقافي والأمن المجتمعي

✓ الأمن الثقافي

يعرف 'كنت' الثقافة بأنها مجموعة من الغايات التي يمكن للإنسان تحقيقها بصورة حرة وتلقائية انطلاقا من طبيعته العقلانية، وبهذا تكون الثقافة في نضره أعلى ما يمكن أن ترقى إليه على مستوى الوجود الإنساني، ويعرفها 'هيردر' بأنها الصورة أو الهيئة العامة لحياة شعب أو أمة ما، أما 'تيلور' فيرى بأنها كل مركب يتضمن جميع المعارف والعقائد والفنون والقوانين والتقاليد وجميع التنظيمات والعادات المكتسبة من طرف الإنسان كعضو في المجتمع.[32]

ويقصد بالأمن الثقافي الحفاظ على الهوية الثقافية في مواجهة محاولات الهيمنة على الثقافة والشخصية القومية، فضلا عن حماية المؤسسات الثقافية داخل المجتمع من التبعية والاختراق الأمر الذي يجعل الأمن الثقافي طريقا للمحافظة على العقل من الاحتواء الخارجي ومن الغزو الداخلي،[33] فهو يعني المحافظة على الذاتية الثقافية وحمايتها وتأمينها من عمليات الغزو والاختراق من قبل الثقافات الأخرى دون أن يعني ذلك التقوقع على الذات، وإنما التعامل والاحتكاك مع الثقافات الأخرى بغرض تنمية ثقافتنا وليس التبعية لها وهو ما يقصد به التزاوج بين الأصالة والمعاصرة.

✓ الأمن المجتمعي

وسّع باري بوزان من مفهوم الأمن ليشمل مرجعيات وقطاعات جديدة لكنه يرى دائما أن الأمن يعني بقاء الدولة. وتتمثل القطاعات الجديدة في:

- **الأمن السياسي:** استقرار مؤسسات الدولة ونظامها الحكومي ومشروعية إيديولوجيتها.

- **الأمن الاقتصادي:** الوصول للموارد، الأسواق والأموال للإبقاء على مستوى مقبول من الرفاه.

- **الأمن البيئي:** يتعلق بالمحافظة على المحيطات الحيوية المحلية منها والدولية.

- **الأمن الاجتماعي:** معرف بالاستمرارية داخل شروط مقبولة للتطور، والطرق التقليدية واللغة والثقافة والممارسات الوطنية والدينية،[34] هذه القطاعات إضافة للبعد العسكري لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض لأنها نقاط مركزية أو ثورية في الإشكالية الأمنية تعمل معا في شبكة قوية من الروابط.[35]

رغم هذا يبقي تحليل بوزان واقعيا بوضعه للدولة المرجعية الأساسية ومن الحكومات الفاعلين المركزيين، إلا أن عمله يعد قطيعة مع الفكر التقليدي الواقعي في نقطتين أساسيتين:

✓ لم تعد الدولة بالضرورة المرجعية الأمنية، فالأمن البيئي يُظهر أنه لا دولة بمأمن عن التحولات البيئية، وهناك اختلاف بين المجتمع الذي يعد مرجعية للأمن وبين الدولة، وبسبب العولمة تشعر المجتمعات بارتباطها بنوع من الوعي الجماعي أرقى من الوعي الفردي للأفراد، و المجتمعات مهددة بالهجرة والاستيراد المكثف للممتلكات الثقافية الأجنبية.

✓ يضع مع مدرسة كوبنهاجن من الأمن بناءا اجتماعيا، فأية مسألة اجتماعية قادرة على أن تكون رهانا للأمن عن طريق ممارسات الفاعلين الاجتماعيين الذين عن طريق قوة اللغة يجعلون منها مسألة مرتبطة بالأمن.[36]

عمّق ويفر(OLE WAEVER) من أعمال بوزان، وقلص الميادين الخمسة إلى ميدانين:أمن الدولة والأمن المجتمعي الذي يعتبره بقاء هوية مجتمع أو جماعة ما. فيعرفه بقدرة المجتمع الصمود على مميزاته الرئيسية أمام الظروف المتغيرة وأمام تهديدات محتملة أو حقيقية. فيظهر المجتمع في نظره موضوع التأمين أكثر من الدول.[37]

ويقترح مفهوم الأمن في إطار مدرسة كوبنهاجن التصالح بين الدولة والمجتمع أو بعبارة أخرى اهتمامات السيادة والهوية وهو محور تحليلاتها. فالجذور والبنى والديناميكية تشكل هويات الجماعات والتواصل فيما بينها، والمصالح والتهديدات المحتملة هي ما يمكنها إعاقة سعادتهم.[38] فمصطلح الأمن المجتمعي يربط الأمن بالهوية.

دور تكنولوجيات المعلومات والإتصال في ترسيخ العولمة الثقافية:

1.ما تحدثه تكنولوجيات المعلومات والإتصال من إيجابيات للأمن الثقافي:

القول بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصال تهديد للأمن الثقافي لا يعني غياب إيجابيات لهذه التكنولوجيات على الأمن الثقافي، فلولاها لما تمكن الفرد من سهولة الحصول على المعلومة من أي مكان كان وفي أي وقت أراد وبأقل التكاليف، فبفضل الأنترنات والقنوات الفضائية لم يعد الفرد والباحث مضطرا لقطع المسافات والوقوف لساعات في طوابير المكتبات للحصول على المعلومة، فالمعرفة هي سر النجاح والتقدم واهتمام المجتمعات والدول بالتعليم في مختلف أطواره لدليل على أهمية المعلومة في إحداث التغيير نحو الأحسن.

تعد تكنولوجيات المعلومات وسيلة لتصحيح المفاهيم الخاطئة والمنتشرة في العالم تجاه حضارات وثقافات وقيم معينة كالتي تمس بالإسلام وعملية تشويه الدين الإسلامي وصورة المسلمين وخلق ما يسمى بالاسلاموفوبيا بتوظيف وسائل الاتصال الحديثة، فيمكن القيام بحملة مضادة وبنفس الأسلحة والوسائل التي تستعمل لتشويه وتشويش الأفكار لإزالة اللبس والأخطاء والدفاع عن الهوية الذاتية من الاختراقات والمغالطات، فهو سلاح ذو حدين.

2.العولمة الثقافية: سيادة القيم الغربية:

مصطلح العالمية (Universalisme) تعبير عن التنوع الثقافي والاعتراف بالتبادل وبالأدوار في عالم متفتح على بعضه البعض مع الاحتفاظ بتنوعاته، فلا

تعني الهيمنة الاقتصادية ولا الثقافية ولا السياسية وإنما التنوع والانفتاح تجاه الثقافات والأفكار الأخرى، وعدم فرض ثقافة معينة. فهي قبول الآخر والتعايش معه واحترام خصوصياته الثقافية والحقوقية، بينما تجتاح العولمة الثقافات الأخرى وتمحوها وتبقيها مجرد فلكلور للاستماع وتمثل سيطرة القوى الكبرى والغالبة التي وإلى جانب السيطرة الاقتصادية والسياسية تمارس السيطرة الثقافية، وتستخدم كل تنوع ثقافي لفرض السيطرة.[39] فالعولمة مشروع للهيمنة يقود لإلغاء الخصوصيات الوطنية وطمس الهويات الثقافية وإنهاء التقاليد والاعتداء على اللغات القومية.[40]

يكمن الاختلاف مع العولمة في كون العالمية إشراك الإنسانية في مجموعة من القيم بينما العولمة هي فرضها عليها وفق منطق القوة. ونشر فوكوياما (Francis FUKUYAMA) مقال له عام 1998م أدرج في كتاب بعنوان "نهاية التاريخ والرجل الأخير" عام 1992م، يؤكد فيه أن العالم لا يشهد فقط نهاية الحرب الباردة ولكن نهاية التاريخ، أي وصول الإنسانية إلى النقطة النهائية من التطور الإيديولوجي لها، والمتمثل في عالمية الديمقراطية الليبرالية الغربية كشكل نهائي لحكم الإنسان، مما يعني سيطرة القيم الغربية وهيمنتها سواء كانت هيمنة اقتصادية أو سياسية أو ثقافية وقبولها كنمط حياة يومي.

تعتبر العولمة الثقافية مساس بالأمن الثقافي للشعوب لأنها محاولة لإيجاد ثقافة عالمية بمعنى توحيد القيم في كل ما يمكن إدراجه تحت لفظ الثقافة، فهي توحيد للثقافات بغير اعتداد للحدود وذلك بفضل الإعلام ووسائله المختلفة والاتصالات بقطاعاتها المتعددة، هذه العولمة مبنية على سرعة انتشار المعلومات وسهولة حركتها مع إمكانية الوصول إليها بغير رقيب أو حسيب.[41]

تتضمن العولمة الثقافية الإنتقال الحر للأفكار والمعلومات والقيم والتوجهات على الصعيد العالمي مما يظهر فقدان الدولة القدرة على التحكم في تدفق الأفكار والقيم والقناعات وسيطرتها على الإعلام والمعلومة بفضل وسائل وتقنيات الإتصال الحديثة كالبريد الالكتروني وشبكة الأنترنات، فيزداد الوعي بفكرة العالمية وبوحدة البشرية وبداية الحديث عن الهوية والمواطنة العالمية التي ستحل تدريجيا الولاءات والانتماءات الوطنية، مما يحدث فقدان الهوية الذاتية للفرد وزوال أو تناقص الثقافات المحلية.

إن ما يهدد الأمن الثقافي هو سيطرة وكالات الأنباء العالمية الغربية على أكثر من 80% من تدفق المعلومات في العالم وسيطرة شبكة التلفزيون "س أن أن" لوحدها على معظم الصور التلفزيونية لدرجة أن بعض قادة دول العالم الثالث يعتبرونها مصدرا رئيسيا حتى للمعلومات الوطنية.[42]

وترجع هذه الهيمنة للقيم الغربية بسبب أخذها كمرجعية دولية لتقدير وتقييم السياسات الداخلية للدول من قبل الدول الكبرى والمنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية، والحركات الثقافية والمؤسسات المدنية والدينية، لذا تدعم جهود الدول النامية للتحول نحو الديمقراطية كتمويلها للانتخابات ومراقبتها ودعم المؤسسات العامة والصحافة والعمل على إبراز دور المجتمع المدني وإقامة ثقافة سياسية إندماجية.

3.الأمن الثقافي مرهون بامتلاك المعرفة وسبل نشرها:

من غير الممكن أن تتقوقع الشعوب على نفسها بحجة المحافظة على ثقافتها المحلية من التشويه والتخريب والتداخل مع الثقافات الأخرى في زمن تقلصت فيه المسافات بسبب وسائل الاتصال الحديثة وسهولة الحصول على المعلومة، فالتحدي اليوم هو في مدى قدرة الدول على ضمان أمنها الثقافي خاصة

منها الدول النامية مما يستدعي امتلاك تكنولوجيا المعلومات والإتصال إلا أنه ليس بالأمر اليسير.

في الحقيقة هنالك فرق بين الدول التي تملك قوة ووسائل معلوماتية متطورة وبين التي لا تملكها، فالأولى تتحكم وتستخدم وتنتج المعلومات، أما الثانية فتقوم بمجرد عملية استقبال لما تنتجه وتسوقه وتروجه المتحكمة فيها، و" تكنولوجيا الإتصال الحديثة تشكل أحد المظاهر الرئيسية للهيمنة الإتصالية على المستوى الدولي، "[43] وهو الأمر الذي يقسم العالم إلى مهيمن وتابع بفعل التحكم في تقنية المعلومات والتي بفضلها يتحكم في الصناعات المتقدمة كالسلاح ومختلف وسائل النقل بالإضافة لعملية الترويج للمفاهيم الجديدة كالأمن الإنساني والتنمية الإنسانية المستدامة وجعلها الحل لخروج دول العالم والدول النامية خاصة من خطر اللا استقرار والأزمات والفقر رغم ما تحمله هذه المفاهيم من مخاطر كامنة لها.

فالأمن الثقافي هو العمل على المحافظة على الذاتية الثقافية وعلى مقومات الثقافة وتأصيلها والعمل على تطويرها وتنميتها لتساير تنامي المعرفة دون أن تفقد المجتمعات هويتها، فلا بد من الإنفتاح على الثقافات الأخرى وعلى الثقافة العالمية لتطوير وتحسين الثقافات المحلية دون محوها أو إفراغها من خصوصياتها، فلا بد من المزاوجة بين الأصالة والمعاصرة لأن الإنطواء والإنعزال وبوجود تكنولوجيا الاتصالات سينعكس سلبا على المجتمعات والأفراد الذين لا يعرفون أية قيم يتبنوها مما يخلق في الأخير إنشقاقات في البنى الاجتماعية للمجتمعات.

لقد أدت الثورة المعلوماتية إلى فشل معظم حكومات العالم في السيطرة على حجم ونوع المعلومات التي تصل إلى شعوبها ومنه صعوبة حصر الأضرار الناجمة عن ذلك سواء فيما تعلق منها بالتنشئة الاجتماعية أو بتكوين المواقف والأفكار ومدى إنعكاس الأمر على درجة الولاء للأنظمة السياسية، فقد تشكل إحساس بالولاء والمشاركة لما يطلق عليها بالمجتمعات الإلكترونية التي تتبنى ثقافة عالمية كبديل عن فكرة التعددية الثقافية،[44] فهي تمس وتهدد الأمن الاجتماعي للدول أين توضف وسائل الإعلام الدولية والمحلية في الترويج للقيم الاجتماعية والثقافية الغربية في دول الجنوب ومنها الدول العربية مما قد يتسبب في إحداث تصدع واضطراب شديد في منظومة قيم شعوب هذه الأخيرة.[45]

والإعلام يلعب دورا هاما في عملية الإتصال والتواصل بين الشعوب ونظرا لوجود الإختلال في النظام الإعلامي العالمي بين الدول المتقدمة والدول النامية، خاصة من حيث الإمكانات جعل وكالات الأخبار والأقمار الصناعية ووكالات الإعلان الدولية توضف وسائل الإعلام كسوق لترويج المنتجات الإعلامية بكل ما تحمله من قيم ثقافية غربية مناوئة، كما أن لوسائل الإعلام تأثير بالغ على توجيه فكر الشباب وثقافتهم لما تروجه لصالح ثقافة العولمة وترسيخ المفاهيم الموجهة.[46]

إن القول بوجود تهديد لتكنولوجيا المعلومات والإتصال على الأمن الثقافي لا يقصد به فقط الممارس من قبل الدول الكبرى والمالكة لهذه التقنية في زمن العولمة الثقافية وإنما أيضا عدم امتلاك الدول النامية لهذه التكنولوجيات ونقص أو ضعف منتوجها المعرفي مما يضعها في فخ التبعية الثقافية خاصة وأن لغة العلم اليوم هي اللغة الانجليزية في المقام الأول، والمتصفح الأنترنات يعرف ذلك.

والتبعية الثقافية هي ذلك النمط من العلاقات التي تجعل ثقافات ما تعتمد بنيويا في إنتاج ثقافتها على ثقافات أخرى تمارس عليها سيطرة ما سواء بسبب تفوق هذه الأخيرة أو بسبب إنعدام الثقة بالنفس لدى الثقافات الضعيفة وعدم قدرتها على إنتاج المعاني والأفكار والأنماط السلوكية التي تحتاجها مجتمعاتها والتي تظهر في إحلال قيم

وعادات وأنماط سلوكية محل القيم السائدة في هذه المجتمعات،[47] فلو نظرنا للمجتمعات الإسلامية نجد أن سلوكيات ثقافية غريبة عملت على اجتياحها كظاهرة الاحتفال بعيد الحب أو عيد العشاق وشراء لعب بابا نوال في أعياد الميلاد ومودة الأزياء وحفلات الزواج وغيرها في حين قد ينسى المرء تذكر يوم أول محرم والمولد النبوي الشريف.

إن ضعف تحكم أو اهتمام الدول بمخزونها الثقافي والذي يضمحل تدريجيا بفعل التأثير السلبي لتكنولوجيات المعلومات والإتصال كونها تساهم في خلق ثقافة عالمية قد تتصادم مع الثقافة المحلية كقضية تحرير المرأة ومساواتها مع الرجل كمبدأ عالمي وبين جعلها في بعض الثقافات في المرتبة الثانية بعد الرجل كبعض المجتمعات الأسيوية والإفريقية، فالتهديد يكمن في عدم امتلاك الدول الضعيفة لنفس حجم الإمكانات للقيام بالحملة المضادة ولا حتى استغلال ما تملكه، فهناك دول خصصت وزارة للثقافة مما قد يظهر اهتمامها بأمنها ومنتوجها الثقافي، لكن للأسف أموال هذه الوزارات تصرف على الغناء والرقص في سهرات فنية تكلف الملايين بدلا من التركيز على حماية وتطوير وتنمية ثقافة المجتمع، علما أن" الدول المتقدمة تخصص حوالي 20% من دخلها الخام مباشرة في نشاطات لها علاقة بإنتاج وتوزيع المعلومة.[48]

تقوم القوى الكبرى من خلال وسائل الإتصال الحديثة بالدعوة والتشهير لفكرة الهوية والمواطنة العالمية لتوحيد البشرية من خلال توحيد القيم ولكن المشكلة هي أن هذه المفاهيم بالإضافة للتدخل الإنساني، مسئولية الحماية، التنمية المستدامة، حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية منتوج معرفي غربي لتسهيل تبعية الدول الضعيفة واختراقها، والمؤسف أن هذه الأخيرة تشهر بدورها لهذه المفاهيم من خلال الملتقيات والندوات والأيام الدراسية دون البحث عن القيام بمنتوج فكري نابع من إمكاناتها الذاتية وحاجاتها وثقافتها وليس لما يراه الآخر مناسبا لها.

لقد جعلت الوسائل التكنولوجية الحديثة للإتصال من الإمكانية فصل المكان عن الهوية والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية والتقليل من الشعور بالإنتماء والولاء لدولة أو لمجتمع معين، ويقول جيمس روزنو "أننا نعيش في فترة فقد فيها مفهوم الإقليم الإرتباط العميق بالأرض الذي يسيطر على الأحاسيس والعقل قليلا من جاذبيته وسلطته المشروعة، فالنتائج والوظائف هي التي أضحت تشد الإنتباه دون النظر لموقعها الجغرافي."[49]

يشكل التدفق الحر للمعلومات في اتجاه دول العالم الثالث ضررا بالغا بحقوق شعوبها في المجالين الثقافي والإعلامي، وكثيرا ما وضفته الدول المتقدمة بالتعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات كأداة اقتصادية وإيديولوجية للسيطرة على شعوب العالم الثالث والتدخل في معظم دولها وانتهاك سيادتها الوطنية وضرب سياستها الإنمائية وتخريب ثقافتها القومية، فهو تدفق حر في اتجاه واحد.[50]

تتجه إذا الدول المتقدمة نحو تنميط الثقافات المحلية واستبدالها بالثقافة العالمية التي تنتجها وتفرضها بما تملكه من وسائل إتصال حديثة وكم معلوماتي يسوقها نحو تقبل القيم العالمية كقيم للتحضر والتقدم مما يشكل تهديدا لثقافة العديد من المجتمعات ومهددا لأمنها المجتمعي وفقدان لهويتها، والذي يظهر جليا من خلال المساس بأقرب شيء لدى الفرد ألا وهو اللغة خاصة إذا علمنا أن أكثر من 90% من الحجم المعلوماتي المتوفر على مواقع المعلومات على الأنترنات هي باللغة الانجليزية مما يدفع بالأفراد لإتقانها لأنها لغة العلم والمعرفة، وقد يفر من لغته الأصلية ويخجل منها ويكف عن استعمالها أو يزاوج بين اللغتين كجزء من هويته.

يظهر تهديد تكنولوجيا المعلومات والإتصال كذلك من خلال الأثر الذي تحدثه على المنظومة التربوية والتعليمية، فكثيرا ما نلاحظ على الطلبة اليوم عدم إتقانهم للغة العربية ولا أية لغة أخرى لضعف هذه المنظومة بدءا من السنوات التعليمية الأولى، ففي كل مرة توضع برامج لإصلاح المنظومة التربوية دون نجاحها لأنها توضع حسب مقاييس ونظم تفكير لا علاقة لها بالمجتمعات النامية، والاعتماد على ما ينتج وما يبث وينشر بوسائل الإتصال الحديثة أضعف لغتها وقدرتها على المنافسة المعرفية.

ويجمع الباحثون على أن التعليم في مختلف مراحله وبشكل خاص التعليم العالي هو أداة الأمن الثقافي للنهوض بالمجتمعات النامية وفي مختلف حقول المعرفة والإنتاج والإبداع، لأن تحسين الإنتاج العلمي ووضعه في خدمة المجتمع هو المدخل الطبيعي للارتقاء بالإنسان الفرد أولا، وبالمجتمع ثانيا وبالحضارة الإنسانية الشمولية في عصر العولمة.[51]

لم يعد المجد اليوم يقاس ويتحدد بالغزو وإنما بالإعلام والفن والإبداع والرياضة، [28] فما يميز الولايات المتحدة الأمريكية ليس تفوقها العسكري والاقتصادي وإنما امتلاكها لميزات القوة الناعمة بفضل قوتها الإعلامية والتقنية بدليل أنها تملك لوحدها ما يزيد عن 400 قمر صناعي أي نصف عدد الأقمار الصناعية التي تدور حول الأرض والمقدرة بحوالي ألف قمر صناعي، وتوظيفها في مختلف المجالات خاصة منها العسكرية والأمنية والجوسسة، مما يعطيها السيطرة على المجال المعلوماتي، وما السباق نحو غزو الفضاء إلا مجرد سباق لأخذ أكبر مساحة من الفضاء عن طريق الأقمار الصناعية ومركبات الفضاء بغرض التحكم وتوجيه المعلومة بواسطة مختلف وسائل الإتصال الحديثة خدمة لمصالحها ولأمنها القومي.

لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والإتصال في إعادة النظر في كثير من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية وعلى رأسها مفهوما السيادة والأمن القومي، بحيث لم تعد الحدود كفيلة بوقف التهديد وتنقل المعلومات التي تفضح سلوكيات الحكومات وتنشر الوعي السياسي لدى المواطنين مما قد يفتح المجال للتدخل الإنساني باسم حماية حقوق الإنسان أو باسم الديمقراطية.

فلم تعد العديد من الدول آمنة بمجرد أن لها حدود وجيش، إذ لعبت شبكات التواصل الاجتماعي كالفايسبوك وتوتير في مدة قصيرة دورا أساسيا وحاسما في الحراك الاجتماعي والسياسي الذي مس العديد من الدول العربية كتونس ومصر وسوريا أو ما يطلق عليه إعلاميا بالربيع العربي أكثر مما لعبته الأحزاب السياسية لعقود عديدة كونها خلقت مجالا واسعا لتواصل الأفراد وإعطائهم حرية تعبير أكبر وتمكينهم من تنظيم تحركاتهم وتوثيق أعمال الأنظمة السياسية الحاكمة.

الخاتمة

أصبحت المجتمعات والدول اليوم أمام تحديات كبيرة ترتبط بمدى مقدرتها على ضمان أمنها الثقافي في عصر يعرف بعصر المعلوماتية نظرا للتطور الهائل والسريع الذي مس تقنية المعلومات والإتصال، بحيث زالت المسافات وسهلت عمليات إنتاج ونقل وتبادل المعلومات بفضل وسائل الإتصال الحديثة لدرجة أن المسافات والحدود لم تعد عائقا أمام المعرفة.

إن الحديث عن عولمة الثقافة هو الحديث عن وجود تهديد للأمن الثقافي لمجتمعات وشعوب العالم الثالث على اعتبار أنها ثقافة القوى الكبرى في ميزان العلاقات الدولية والتي لم تشترك في بلورتها وإسنادها كثقافة أو كقيم عالمية والفضل في ذلك هو لتكنولوجيات المعلومات والإتصال والتي تفتقر لها الدول الفقيرة والضعيفة مما يجعل أمنها الثقافي يعيش حالة من التهديد المستمر والدائم.

الهوامش

(1) موسوعة ويكيبيديا الحرة، "تقنية المعلومات" http ://ar.wikipedia.org/wiki/تقنية_المعلومات

(2) إبراهيم صديق محي الدين، " مفهوم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات". www.ibrahimiat.blogspot.com/2013/03/blog-post_1540.html

(3) موسوعة ويكيبيديا الحرة، "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". http ://ar.wikipedia.org/wiki/تكنولوجيا_المعلومات_والاتصالات

(4) إبراهيم صديق محي الدين، مرجع السابق الذكر.

(5) ثامر كامل محمد، "العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها في الوطن العربي"، مجلة العلوم السياسية، العدد 27، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008، ص ص 224- 253، ص ص 227- 228.

(6) عمرو الجويلي، "العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية، "مجلة السياسة الدولية، العدد 123، جانفي 1995، ص 90.

(7) خلود عصام، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013 www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72780

(8) حسن توفيق إبراهيم، "العولمة، الأبعاد والانعكاسات السياسية :رؤية أولية من منظور علم السياسة، "عالم الفكر، المجلد28، العدد02، أكتوبر_ديسمبر1999، ص 185.

(9) علي حرب، حديث النهايات: فتوحات العولمة ومأزق الهوية، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2000، ص29

(10) James ROSENENAU, « Le processus de mondialisation », Etudes internationales (numéro spéciale), volume24, n°3, Septembre 1993, p 503.

(11) Ayse CEYHAN, « Analyser la sécurité : Dillon, Hiver, williams et autres ».Consulté le 05/04/2005. www.revue.org/conflits/article.php3?id – article=330

(12) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 244

(13) Hélène VIAU, La (Re) conceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste et critique ; quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale, Montréal, Centre d'études des sciences politiques et étrangères de sécurité, 2000, p 85.

(14) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر، أوربا والحلف الأطلس)، الجزائر، المكتبة العصرية ، 2005، ص19.

(15) محمد فائق، "التنمية وحقوق الإنسان"، سلسلة محاورات التنمية، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية: جامعة القاهرة، 1995، ص 37.

(16) Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain94 : Les nouvelles dimensions de la sécurité humaine, Paris, Economica, 1994, p 25- 26.

(17) لجنة الأمن الإنساني، أمن الإنسان الآن، نيويورك، 2003، ص 04.

(18) Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Op.Cit, p26.

(19) Taylor OWEN, «Des difficultés et de l'intérêt de définir et évaluer la sécurité Humaine» Dans, Institut des Nations Unies pour la recherche sur le développement (UNIDIR), Forum du désarmement : Les droits de l'Homme, la sécurité Humaine et le désarmement, Genève, Palais des Nations Unies, Trois, 2004 pp19-27p 23.

(20) Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 1993: La participation populaire, Paris, Economica, 1993, p 01.

(21) LE GAULT(Albert), «Réflexion sur un nouvel ordre mondial » www.idrc.ca/books/report/f232/legault.htm

(22) Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain1994: Les nouvelles dimensions de la sécurité humaine, Op, Cit, p 03.

(23) SADAKO (Ogata), «Globalisation and human security ». Consulter le 26/02/2004.

www.humansecurity-chs.org/doc/columbia.htm

(24) lloyd AXWORTHY, «La sécurité humain : la sécurité des individus dans un monde en mutation ». Politique Etrangère, N° 2, 1999, pp333-342, p 337.

(25) France GAUDREAULT, «L a société civile et la sécurité humaine : la politique canadienne de contrôle des armes légère et de petit calibre (ALPC)». Consulter le 06/03/2004

www.idrc.cfpc.gc.ca/offer annul évents/france-gandreault.htm

(26) Michèle-Bacot DECRIAUD, Jean-Paul JOUBERT, Marie-Claude PLANTIN, La sécurité internationale d'un siècle à l'autre, Paris, L'Harmattan, 2002, p 42

(27) Monica SERRANO, « Gouvernance et sécurité en Amérique du nord » Dans, HERMET (Guy), KAZANCIGIL (Ali) et PRUD'HOMME (Jean-François), La gouvernance : un concept et ses applications, Paris, Editions Karthala, 2005, p209

(28) Pierre CONESA, «La sécurité internationale sans les Etats, » La revue internationales et stratégique, n4, printemp 2003, pp102-109, p105.

(29) Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain1999 : La mondialisation à visage humain, Bruxelles, De Boeck & Larcier, 1999, p 05

(30) سعد توفيق حقي، النظام الدولي الحديد : دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 104- 105.

(31) Bertrand BADIE, «Construire la communauté politique d'un monde cosmopolite » Dans, BADIE Bertrand et Alii, Qui a peur du IIIe siècle ? Le nouveau système internationale, Paris, La Découverte, 2005 /2006. p114.

(32) بركات محمد مراد، "الأمن الثقافي العربي والإسلامي وآفاق المستقبل".مجلة العربي، 2013. www.alarabimag.com/Article.asp?ART=1047&ID

(33) "نحو دراسة مقومات الأمن الثقافي"، جامعة أم القرى، 2014.

www.uqu.edu.sa/page/ar/118062

(34) Marie- Claude SNOUTS et AL, Dictionnaire des Relations Internationales, Paris, Dalloz, 2003, p 452

(35) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 160.

(36) Marie- Claude SNOUTS et AL، Op.Cit, p 453

(37) Robert CHAOUAD, « Les frontières de la sécurité ». Consulter le 10/01/2011

www.implication-philosophiques.org/dossiers/securite/les-frontieres-de-la-securite/

(38) Thierry BALZACQ, « Qu'est-ce que la sécurité nationale ?», Revue internationale et stratégique, N52, Hiver 2003, pp 33-50, p39.

(39) شمس الدين محمد مهدي، "العولمة وأنسنة العولمة"، منبر الحوار، العدد 37، شتاء 1999، ص08.

(40) بدر أحمد جراح، مرجع سابق الذكر، ص 164.

(41) عبد العزيز التويجيري، العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي، (د.ب.ن)، دار الفكر العربي، 2001، ص3

(42) عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في دول العالم الثالث، القاهرة، دار الفكر العربي، 1987، ص 30.

(43) ثامر كامل محمد، المرجع سابق الذكر، ص 229.

(44) نفس المرجع، ص 124- 125.

(45) نفس المرجع، ص 237

(46) مصطفى المصمودي، تأثيرات الإعلام الكوني على الأمن الثقافي العربي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي-الأوربي، 1996 ، ص120.

(47) عبد الخالق عبد الله، " التبعية والتبعية الثقافية : مناقشة نظرية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 83، جانفي1986، ص1

(48) Dalila Mohellebi Et Dou Henri Atelis, «Les Nouvelles Technologies De L'information Et De La Communication & La Capitalisation Des Competences Internes De L'entreprise»

www.isdm.univ-tln.fr/**PDF**/isdm31/ isdm31_dallila.**pdf**

(49) James ROSENENAU, Op.Cit, p 502.

(50) عواطف عبد الرحمن، المرجع سابق الذكر. ص75

(51) بركات محمد مراد، المرجع سابق الذكر.

(52)- Marisol TOURAINE, le bouleversement du monde : géopolitique du XXI siècle, Paris, Seuil, 1995. p324-325.